

حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

سي فضيل الحاج

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة،

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)

بريد الكتروني: hadj.sifodil@univ-mosta.dz

د. حيتالة معمر

أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة عبد الحميد بن

باديس - مستغانم (الجزائر)

بريد الكتروني: hitala_oran74@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال الإشارة إلى مفهومه وكذا الإطار القانوني والتنظيمي له، ثم واقعه الحقيقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على القوانين الوطنية المتعلقة بالاستثمار والبيانات الواردة في التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، لم يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما أشار إلى مجال تطبيقه وكذا مفهوم الاستثمار بصفة عامة، كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجع خلال الفترة السنوية الممتدة من 2013 إلى 2015، بالرغم من الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie, ainsi que son rôle dans le processus de développement économique, en fonction des lois nationales sur les investissements et les données contenues dans les rapports annuels des institutions nationales et internationales.

L'étude a conclu que la loi n°16-09 du 03 aout concernant la promotion de l'investissement, n'a pas défini l'investissement étranger direct, mais a signalé son domaine d'application, ainsi que la notion d'investissement en général. En outre, nous avons conclu que le volume des investissements étrangers a diminué au cours de la période 2013/2015 dans tous les secteurs, malgré son importance dans le processus de développement économique en particulier.

Mots clés: investissement étranger direct, Algérie, le développement économique.

مقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصادر التمويل الخارجي، حيث توفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها، والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو، حاولت بعدة آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لعلاقته بالتنمية الاقتصادية، من خلال وضع إطار تنظيمي يسمح لها بالانفتاح أكثر على العالم ويرفع من حجم استثماراتها الأجنبية المباشرة.

واتسمت البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف دول العالم، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لكافة أشكال التنمية، في ظل تراجع أسعار النفط ونقص موارد التمويل.

ومن هذا المنطلق عملت الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدمها إلى السوق المحلي، حيث قامت الجزائر في إطار سياستها الاقتصادية الرامية إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر بتهيئة مناخ

الاستثمار، ووضع الإطار القانوني والمؤسسي له، وذلك لتسيير الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص، بما يكفل جذبها ومن ثمة النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه فإن مقالنا هذا يحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ؟

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقاً من اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً من مصادر التمويل الخارجية، وكذا دورها البارز في عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: تتمثل في إبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2015، تقييم مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل الاقتصاد الجزائري.

المنهج والأدوات المستعملة في البحث: للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية، ثم قمنا بتحليل بعض البيانات الخاصة بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وتم تدعيم هذه المناهج بالأدوات التالية: التشريعات الوطنية الخاصة بالاستثمارات، وتقارير بعض الهيئات الوطنية والدولية في نفس المجال، ومن خلال خطة البحث سنتطرق إلى ما يلي:

- الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعريفات الاستثمار بصفة عامة، واتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كما عملت الجزائر على خلق بيئة مواتية له من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف الاستثمارات وفقاً لمعيار الجنسية، إلى استثمارات محلية وأجنبية، فالأولى تكون جنسية المستثمرين فيها وطنية، والثانية يكون فيها المستثمر يحمل جنسية مغايرة للبلد المضيف للاستثمار سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مثل: الشركات الأجنبية¹، هذه الأخيرة تعتمد على عدة معايير لتحديد صفتها الأجنبية، كمعيار التأسيس حيث يكتسب الشخص المعنوي جنسية الدولة التي اتخذت فيها إجراءات تأسيسه²، ومعيار الإقامة للتمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي³.

ويجمع الاستثمار الأجنبي بين عناصر اقتصادية وقانونية، فمن الناحية الاقتصادية يقصد به: "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج الدولة المستثمرة"، ومن الناحية القانونية فيعرف بأنه: "رأس مال وافد من الخارج مملوك لأفراد أو مؤسسات، للمساهمة في النشاط الاقتصادي في بلد ما بقصد الحصول على عوائد مجزية إذا ثبت لصاحبه الحق في إعادة تصديره مع عوائده إلى الخارج"⁴، ويصطلح على الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات غير مباشرة، أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة أو الواردة⁵.

¹ - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر 2008، ص 22-23.

² - هفال صديق إسماعيل، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2015، ص 26.

³ - عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 150.

⁴ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، لبنان، ص 47-58.

⁵ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 - 2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 2008، ص 39.

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه: "ذلك الذي ينجم عن ملكية وإدارة الشخص 10 % أو أكثر من رأس مال المشروع، وهو نفس المعيار الذي اعتمده صندوق النقد الدولي⁶"، أما المشرع الجزائري فلم يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وأشار فقط إلى مجال تطبيق قانون الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية مع الإشارة إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة⁷، كما نجد الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر قد وسعت من مفهوم الاستثمار، ليشمل كل الحقوق المرتبطة بالنشاط الاقتصادي⁸، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، في اعتبار هذا الأخير يتعلق بشراء المستثمرين للأوراق المالية بهدف المضاربة، حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قرارات الشركة⁹، بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يخول المستثمر حق الرقابة والإشراف على أمواله.¹⁰

⁶ - مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، صندوق النقد الدولي، رقم 5، واشنطن، 1997، ص 9.

⁷ - المادة 2 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.

⁸ - المادة 1 من الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1 الصادرة بتاريخ 02 يناير 1994، والمرسوم الرئاسي رقم: 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتضمن المصادقة على اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 05 نوفمبر 1995، العدد 66، ص 24.

⁹ - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 4.

¹⁰ - دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 63، 64.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صوراً متعددة تختلف عن تصنيفاته المختلفة، والتي تكون حسب الغرض من الاستثمار استناداً إلى الدوافع التي تؤدي إلى حدوثه، كاستثمار الباحث عن الأسواق¹¹، أو حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، كاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي¹²، وتمثل هذه الأشكال في:

1- الاستثمار المشترك: هو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، في شكل اتفاق بين مستثمران وطني عام أو خاص مع أجنبي، ويكون لكل طرف منهم الحق في إدارة المشروع الاستثماري¹³، ويتم تحديد الشكل القانوني له بالنظر إلى انتماء المساهمين فيه، إما إلى القطاع العام، وإما إلى القطاع الخاص¹⁴، وفي حالة كون المستثمر الأجنبي مشترك مع الدولة، فيأخذ المشروع الاستثماري الصفة الدولية، ويخضع للأحكام الواردة في الاتفاق الدولي¹⁵، والميزة التي يحققها هذا النوع من

11- ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014، ص 129.

12- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

13- عمر محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 11

14- عمر محمد صدقة، المرجع نفسه، ص 13.

15- صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 42، 43.

وتبنت الجزائر في مرحلة الاقتصاد الموجه هذا النوع من الاستثمار، وذلك من خلال شركات الاقتصاد المختلط، بموجب القانون رقم: 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 الملغى، إلى غاية القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي لم يضع سقفاً محدداً لمساهمة الطرف الأجنبي، مما يتيح لهذا المستثمر التملك الكامل لأي استثمار يقوم به، باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية كقطاع المحروقات، وذلك ما نص عليه قانون المحروقات رقم: 07/05 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتضمن قانون المحروقات المعدل والمتمم بالقانون رقم: 18/06 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006 والقانون رقم: 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013، حيث تمتلك سوناطراك نسبة 51 % عن أية عقود تجريبها في مجال البحث والاستغلال، ولا زالت الجزائر تؤكد قاعدة 51/49 وحق الشفعة بالنسبة للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية، حماية للاقتصاد الوطني.

الاستثمارات للدولة المضيفة، تتمثل في عدم إنفراد رأس المال الأجنبي بقرارات الإدارة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف¹⁶.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات: توجد هذه الشركات بكثرة في الدول النامية،¹⁷ وتتميز بامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة وبكبر حجمها وتنوع أنشطتها¹⁸، حيث ساهمت في الجزائر بتأثير على الناتج المحلي الإجمالي بحيث سجلت قفزة نوعية في حجم هذا الأخير ما بين سنة 1991 والذي بلغ 45.715 مليون دولار، وسنة 2012 والذي قدر بـ 205.789 مليار دولار، وانخفضت نسبة البطالة بفعل تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات إلى أن بلغت 10 % عام 2009 وبقيت مستقرة إلى غاية 2012¹⁹، كما أن العديد من الدول لا تسمح لهذه الشركات بالامتلاك الكامل للمشروع الاستثماري، وتفضل عقود الشراكة²⁰.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا²¹، وتعرف بأنها "جزء من

16- منور أوسيرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مقال منشور على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005، ص 101.

17- بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، رسالة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 ص 21.

18- عمر محمد صدقة، مرجع سابق، ص 16.

19- شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسية على التنمية المحلية في الجنوب الجزائري خلال فترة 2006 - 2012، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، 2014 ص ص 19، 20.

20- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص ص، 57، 58.

21- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت العدد 83، ديسمبر 2005، ص 14.

أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك²²، ونظمت الجزائر هذا النوع من الاستثمار في تشريعاتها²³، كما أن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية الموقع عام 2001، والنافذ في سبتمبر 2005 كان يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر²⁴.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعكس هذا الإطار الواقع الحقيقي للاستثمار من خلال السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة، للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الفرع الأول: الإطار القانوني

شهدت فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة إستراتيجية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومنها: القوانين التي تشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

1- قانون النقد والقرض رقم: 10/90 الملغى: نص هذا القانون على إمكانية فتح مكاتب تمثيل للمؤسسات المالية في الجزائر²⁵، والسماح للطرف الأجنبي بالمساهمة في المؤسسات المالية الخاضعة للقانون

²² - منور أوسري، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003، ص 41.

²³ - المواد من 25 إلى 34 من المرسوم 93 - 12 والمادة 35 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمرسوم التنفيذي رقم: 320/194 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المحدد لشروط وكيفيات تعيين المناطق الحرة، وضبط حدودها وامتيازاتها وتسييرها.

²⁴ - جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 391 - 392، وفي هذا الإطار صنف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2012، الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث عدد المناطق الحرة حسب ما تضمنته ورقة العمل التي شاركت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة و المناطق التنموية خلال الفترة الممتدة بين 3-4 ديسمبر 2011 بعمان، منشورة على الموقع الإلكتروني www.djazairiss.com ، تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/04 - 12:55.

الجزائري²⁶، كما أكد على: مبدأ حرية الاستثمار للوطني والأجنبي، تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير عليها من طرف بنك الجزائر، اللجوء إلى التحكيم الدولي عند المنازعات التي تحدث مع المستثمر الأجنبي، المساواة بين المقيمين وغير المقيمين من المستثمرين سواء من القطاع الخاص والقطاع العام²⁷، خضوع عملية قبول الاستثمار إلى الرأي بالمطابقة، من قبل مجلس النقد والقرض²⁸.

2- الأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم والملغى: ألغى هذا القانون المرسوم التشريعي رقم: 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار²⁹، ووسع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم أحكامه: فتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، من خلال التأكيد على مبدأ حرية الاستثمار في جميع الأنشطة للسلع والخدمات، والتي تنجز في إطار منح الرخصة أو الامتياز³⁰، وقد كرس الدستور الجزائري لعام 1996 المعدل هذا المبدأ³¹، وتبناه بموجب القانون رقم: 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار³²، ورتب عليه بعض الاستثناءات منها ما هو متعلق بطبيعة النشاط كالنشاطات المقننة والمتعلقة بالبيئة³³، ولم يميز القانون رقم: 09/16 كذلك بين الجزائريين والأجانب

²⁵ - المادة 44 و 45 من قانون النقد و القرض 90 - 10، الملغى بالأمر رقم: 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003 المعدل والمتمم بالأمر رقم: 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010.

²⁶ - المادة 128 و 130 من قانون النقد و القرض الملغى 90-10.

²⁷ - المواد من 181 إلى 192 من قانون النقد والقرض الملغى.

²⁸ - المادة 10 من الأمر رقم: 01 - 01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل و المتمم للقانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 28 فبراير 2001 .

²⁹ - المادة 35 من الأمر 01 / 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

³⁰ - المادة 1 من الأمر 03/ 01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

³¹ - المادة 37 من دستور 1996 والمادة 43 من التعديل الدستوري رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

³² - المادة 1 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

³³ - المادة 4 من قانون : 03-01 المعدل و المتمم بقانون 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

بخصوص النشاط الاستثماري³⁴، إلا فيما يتعلق في المفاضلة بين المستثمر الوطني أو الأجنبي في بعض الأنشطة الاستثمارية، كالاستثمار في قطاع المحروقات أو فيما يتعلق بنظام الشراكة، وحق الشفعة³⁵، بالإضافة إلى نظام التصريح، وبعض القيود المتعلقة بحركة رؤوس الأموال³⁶، كما أقر الأمر رقم: 08/06 المعدل والمتمم لأحكام الأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى³⁷، مجموعة من الامتيازات للمستثمرين الأجانب فيما يخص فترة الانجاز أو الاستغلال³⁸.

3- القانون رقم: 09/16 والمتعلق بترقية الاستثمار: ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار³⁹، وأهم ما جاء به: ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط⁴⁰، إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدالها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم⁴¹، الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة

³⁴ - المادة 21 من القانون رقم: 16-09.

³⁵ - الأمر 01/09 المؤرخ في 27 يوليو 2009 المتضمن الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمادة 66 من قانون رقم : 15 - 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

³⁶ - المادة 5 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

³⁷ - الأمر 06 - 08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.

³⁸ - المادة 8 من الأمر 06 - 08 السالف الذكر و المادة 11 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

³⁹ - المادة 37 من القانون رقم: 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.

⁴⁰ - المادة 07 من القانون رقم: 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

⁴¹ - المادة 24 من القانون رقم: 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلاً⁴²، مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفاعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية⁴³.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي

أنشأ المشرع الجزائري هيئات لتسيير ملف الاستثمار والإشراف عليه منها:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁴⁴ تقدم خدمات للمستثمرين الوطنيين والأجانب حلت محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 الملغى⁴⁵ ومن مهامها: ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومتابعتها، تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية⁴⁶، تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار، التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، المشاركة في تطوير الأشكال الجديدة للاستثمار.⁴⁷

42 - المادة 22 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

43 - المادة 30 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016.

44 - المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم: 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

45 - الفقرة الثانية من المادة 51 والمادة 52 من المرسوم التنفيذي رقم: 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

46 - المادة 22 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

47 - المواد 3، 4، 5 من المرسوم التنفيذي رقم: 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

2- المجلس الوطني للاستثمار (C. N. I): أنشأ هذا المجلس تطبيقاً للأمر رقم: 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الملغى، حيث يدرس ويقرر منح المزايا للمشاريع الاستثمارية وفقاً لموقعها وأهميتها⁴⁸، وذلك من خلال المساهمة المباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، وتقديم اقتراحاته⁴⁹.

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، فكلما قل تراجمت معه التنمية وكلما زاد أدى إلى توافر السيولة المالية مما يحرك عجلة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الفرع الأول: التدفقات الواردة

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من التدفقات الواردة للدول العربية قيمة 8148 مليون دولار وبمحصنة 3.4 % عام 2014 مسجلاً تراجعاً عن سنة 2013 بقيمة 3117 مليون دولار⁵⁰، كما حلت الجزائر في المركز الخامس عربياً من حيث حجم المشاريع الاقتصادية الواردة إليها من منظمة التعاون الاقتصادي، والتي بلغت قيمتها 19 مليار دولار وبمحصنة 83 %، والمركز الرابع فيما يخص الاستثمارات العربية المباشرة بقيمة 131 مليون دولار، ونسبة 3% حسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015،⁵¹ وحلت دولة قطر كأول مستثمر أجنبي بالجزائر من خلال 301 مشروع استثماري تم تنفيذها من قبل الشركات القطرية خلال الفترة 2003 حتى 2015، أي بنسبة 74.31 %

⁴⁸ - الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/05 - 09:55.

⁴⁹ - المرسوم التنفيذي رقم: 06 - 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

⁵⁰ - التقرير السنوي لمناخ الاستثمار لعام 2015، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، ص 74.

⁵¹ - www.dhaman.org، تاريخ وساعة التصفح : 201/05/06 على الساعة 15:00 زوالاً.

من مجموع الاستثمارات الأجنبية، ودخلت قطر عبر استثمارات في قطاعات الصناعات التقليدية أهمها: الحديد والصلب، وكذا الطاقة كمشروع إنتاج مواد بترود كيميائية بالشراكة مع مجمع سوناطراك، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي سنة 2015 حوالي 676 مشروع.⁵²

وبالرجوع إلى التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2015، نجد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 بلغ حوالي 375 مشروع تم تنفيذها من قبل 306 شركات أجنبية بتكلفة إجمالية قيمتها 68 مليار دولار، وتعمل على توظيف حوالي 93 ألف عامل، وأهم الدول المستثمرة في الجزائر هي الإمارات العربية،⁵³ وإسبانيا وفرنسا والفيتنام وسويسرا ومصر وأمريكا والمملكة المتحدة والصين ولكسمبورغ، حيث تعتبر الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية في مجال المقاولات من أبرز الشركات المستثمرة في الجزائر، والتي توفر حوالي 3 آلاف وظيفة، وأغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تتركز على قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28 % والمعادن بنسبة 21 %.⁵⁴

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تراجعاً سلبياً عام 2015، وهذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية عام 2014 نحو 1.7 مليار دولار من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، وفيما يتعلق بالنشاط الجزائري الاستثماري في الخارج خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى 2015 فقد بلغ عدد المشروعات 15 مشروعاً نفذ من قبل شركات جزائرية كبرى وهي: شركة سوناطراك وسوفيتال والإتحاد البنكي، وأهم الدول

⁵² - الموقع الإلكتروني: www.andi.dz تاريخ وساعة التصفح: 2016/05/09 - 12:55.

⁵³ - قراءة لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2003/ 2015، مقال منشور على شبكة الأنترنت على الرابط الآتي: <http://platform.almanhal.com/article/articledetails.aspx?orgnum=74205> تاريخ وساعة

التصفح: 2016/06/23 - 13:56 .

⁵⁴ - التقرير السنوي لمنظمة العربية للاستثمار لعام 2015، ص 119.

المستقطبة للاستثمار الجزائري هي: اليمن، وكوت ديفوار وتونس، والدومينيكان، وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق وسيريلانكا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا ونيجيريا، كما تصدرت شركة سوناطراك أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج، حيث تنفذ 6 مشروعات بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 1.2 مليار دولار⁵⁵.

المطلب الثاني : دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تسعى الجزائر إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلبية متطلبات التنمية خلال الفترة القادمة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول ومحاولة بناء اقتصاد وطني خارج المحروقات، حيث أوضحت أغلب الدراسات أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر في تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته.

الفرع الأول : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

يمكن القول بصفة عامة إن التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج وعناصره، على أن تحقيق هذه التنمية يستلزم القضاء على التخلف الاقتصادي⁵⁶، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة هامة من خلال ما يلي: - مساهمته في الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وإحداث التطور التكنولوجي، وفي مكافحة البطالة وفي دعم البنية التحتية للمجتمع، - توسيع التجارة الخارجية وخلق الوظائف وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية⁵⁷، - يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة دعم قطاع الصادرات، وخلق أسواق جديدة للتصدير، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري، وتدريب العمالة تقنياً وفنياً وزيادة دخلها⁵⁸، كما أكدت دراسات أخرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات

⁵⁵ - التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2015، ص 119.

⁵⁶ - دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

⁵⁷ - مروان شموط، وكنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

⁵⁸ - عمر هاشم صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المتعددة الجنسيات يرفع من مستوى النشاط العالمي ويخلف آثار إيجابية على الإنتاجية والنمو والاستخدام وميزان المدفوعات، ويزيد من مستوى الأبحاث والتكنولوجيا والتصنيع والمنافسة⁵⁹، - كذلك تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة "عملية بناء" للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة⁶⁰، أضف إلى ذلك أن نتيجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية تنطبق على الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة⁶¹.

الفرع الثاني: إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

ساهم الاستثمار الأجنبي في توفير حوالي: 14951 منصب عمل أي بنسبة 4,310 % من حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها عام 2015، ومع ذلك لا زال معدل البطالة عند مستوى 10 % منذ سنة 2010 مع ارتفاع سنة 2015 إلى 11 %⁶²، كما شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بعد سنة 2001 تاريخ صدور قانون تطوير الاستثمار وما انطوى عليه من حوافر ضريبية تدفقاً كبيراً، خاصة في قطاع الاتصالات والخدمات والصناعة.⁶³

⁵⁹ - ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014. ص 194.

⁶⁰ - تيدور موران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار الخارجي المباشر، ترجمة جورج خوردي، دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان ، 1994، ص 9.

⁶¹ - براکش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2001، ص 8.

⁶² - www.andi.dz، بيانات حول التصريح بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لعام، تاريخ وساعة التصفح:

14:22 - 2016/06/23

- التقرير السنوي لصندوق النقد الولي لعام 2015، التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات لعام 2015، ص 120، منشور على شبكة الانترنت عبر الموقع التالي : www.dhaman.org، تاريخ وساعة التصفح: 2016/06/23 - 14:26.

⁶³ - كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وحسب التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2015 لا تزال الجزائر تمر بمرحلة انتقالية وأن نسبة معدل النمو لا تتعدى 2 % في البلدان النامية⁶⁴، كما أشار صندوق النقد الدولي أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للجزائر بلغت نسبة 84, % في عام 2015 مسجلة تراجعاً عن عام 2014 حيث بلغت خلاله نسبة 15, %، متوقعاً أن تتدنى في 2017 إلى نسبة 4,4 %، مما يعرقل كافة أشكال التنمية خارج قطاع المحروقات في ظل تذبذب أسعار النفط⁶⁵.

خاتمة :

تأسيساً على ما تقدم، تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- محاولة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية وأهدافها من خلال خلق مناخ اقتصادي جذاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كان آخرها قانون ترقية الاستثمار 09/16؛
- كثرة التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار، مما يطرح إشكالية عدم الاستقرار التشريعي؛
- عدم إعطاء مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الوطني للاستثمار؛
- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنتان الأخيرتان 2014 و 2015 في الجزائر وذلك راجع لعدة أسباب منها: انخفاض أسعار البترول وبعض العراقيل كقاعدة 49/51 وحق الشفاعة؛
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض البطالة، وتوفير رؤوس الأموال واليد العاملة، ونقل التكنولوجيا للبلد المضيف؛
- عدم تفعيل المناطق الحرة وإبراز دورها كحافز لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- عدم محاولة إيجاد آلية للتوفيق بين حماية الاقتصاد الوطني من جهة و توسيع مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى ليشمل كل القطاعات بما فيها التي تحتكرها الدولة.

⁶⁴ - التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2015، ص 46.

⁶⁵ - صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة وطويلة الأجل، واشنطن، أبريل 2015،

قائمة المراجع:

أ- مؤلفات:

1. تيدور موران، الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار الخارجي المباشر، ترجمة جورج خوردي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
2. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2006.
3. صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. مروان شموط، وكنحو عبود، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر 2008.
7. هفال صديق إسماعيل، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2015.

ب- مقالات:

8. بوحنيفة قوي، خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع، ورقلة، الجزائر، جوان 2013.
9. براكش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2001.

10. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005.
11. شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، محمد بركة، أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسية على التنمية المحلية في الجنوب الجزائري خلال فترة 2006-2012، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد 1 ديسمبر 2014.
12. منور أوسرير، وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مقال منشور على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005.
- ج- أطروحات:
13. بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.
14. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
15. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 - 2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 2008.
16. ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2014.
- د- مذكرات:
17. بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

18. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
- د- نصوص قانونية :
19. التعديل الدستوري رقم: 16 - 01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
20. الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1 الصادرة بتاريخ 02 يناير 1994.
21. القانون رقم: 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بتاريخ: 3 أوت 2016.
22. القانون رقم: 15 - 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، العدد: 72 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.
23. القانون رقم: 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لعام 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.
24. قانون النقد والقرض الملغى 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
25. الأمر 10 - 01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49 الصادرة بتاريخ 29 أوت 2010.
26. المرسوم الرئاسي رقم: 346/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، المتضمن المصادقة على اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1995، العدد 66.

27. الأمر رقم: 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
28. الأمر 01/09 المؤرخ في 27 يوليو 2009 المتضمن الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
29. الأمر رقم: 01 - 01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 28 فبراير 2001.
30. الأمر 06 - 08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.
31. الأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.
32. المرسوم التنفيذي رقم: 06 - 355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسييره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
- هـ- تقارير:
34. ورقة عمل شاركت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في المنتدى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة والمناطق التنموية خلال الفترة الممتدة بين 3 - 4 ديسمبر 2011 بعمان.
35. صندوق النقد الدولي، تقرير الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن، عوامل قصيرة وطويلة الأجل، واشنطن، أبريل 2015.
36. التقرير السنوي لصندوق النقد الولي لعام 2015.
37. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2015.

38. التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2015.

و- مواقع إلكترونية:

39. www.andi.dz.

40. www.dhaman.org.

41. <http://platform.almanhal.com/article/articledetails.aspx?orgnum=74205>.